رقم الوثيقة : ASA 28/005/2004 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : 118
يحظر نشره قبل : 9 مايو/أيار 2004 في تمام الساعة 00:01 بتوقيت غرينيتش

ماليزيا : ينبغي أن يحصل أنور إبراهيم على محاكمة عادلة في الاستئناف النهائي

ينبغي على أعلى محكمة في ماليزيا أن تمنح أنور إبراهيم محاكمة عادلة، بحسب ما قالته اليوم منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين. وفي 10 مايو/أيار، ستنظر المحكمة الاتحادية الماليزية في الاستئناف النهائي الذي قدمه نائب رئيس الوزراء السابق المسجون منذ العام 1998، بتهمتي الفساد وممارسة اللواط والنابعتين من دوافع سياسية.

وقالت ليندا بشارتي مؤيد، المستشارة القانونية لمركز استقلال القضاة والمحامين التابع للجنة الدولية للحقوقيين إن "استقلال القضاء شكل باعث قلق بالغ في ماليزيا طوال عقود"، وأضافت بأن "هذه الجلسة تتيح فرصة هائلة للمحكمة الاتحادية الماليزية لكي تصحح صراحة العيوب التي شابت المحاكمة السابقة وتضمن هذه المرة، أن يكون الاستئناف الذي قدمه أنور متماشياً تماماً مع معايير المحاكمات العادلة."

وتتيح الجلسة فرصة أخيرة أمام أنور لإنصافه قضائياً وكشف الظلم عنه. وستنظر المحكمة أيضاً في الاستئناف النهائي الذي قدمه سوكما دارماوان المتهم الآخر مع أنور وشقيقه بالتبني. وقد أمضى أنور الآن العقوبة المتعلقة بتهمة الفساد. فإذا خسر الاستئناف أمام المحكمة العليا، سيترتب عليه قضاء ما تبقى من عقوبته بالنسبة لممارسة اللواط، ولن يستحق الإفراج عنه حتى 14 إبريل/نيسان 2009.

وقالت إنغريد مسيج، مديرة برنامج آسيا في منظمة العفو الدولية "هذه آخر فرصة أمام أنور لنيل حريته" وأضافت "لقد آن الأوان لكشف الظلم الذي صاحب توقيف أنور إبراهيم ومحاكمته وسجنه".

واحتُجز أنور في البداية بموجب قانون الأمن الداخلي القاسي المعمول به في ماليزيا، وتعرض للضرب على يد القائد السابق للشرطة الوطنية أثناء وجوده في الحجز. وأُدين بتهمتي الفساد وممارسة اللواط في أعقاب محاكمتين منفصلتين جرتا في العامين 1999 و2000 على التوالي وحُكم عليه بعقوبتين متتاليتين بالسجن تبلغان ست وتسع سنوات.

واتسمت كل من المحاكمات والاستئنافات بانتهاكات خطيرة للإجراءات القانونية المتبعة. وعدل الادعاء بصورة متكررة التهم الموجهة إلى أنور في محاولة لإبطال مفعول الدليل الذي قدمه أنور على وجوده بعيداً عن مسرح الجريمة، وأدلى شهود الحكومة بأقوال متناقضة حول اتصالهم بالمتهم. وواجه أحد محامي أنور إجراءات تتعلق بإهانة المحكمة عندما حاول إحباط تلفيق الأدلة من جانب الادعاء الذي اعتمد على "اعترافات" انتـــزعت بالإكراه من سوكما دارماوان وآخرين ما لبثوا أن شهدوا فيما بعد أنهم أدلوا بأقوالهم تحت التهديد الذي وجهته لهم الشرطة بإيذائهم جسدياً.

وقال سام ظريفي، نائب مدير شعبة آسيا في منظمة مراقبة حقوق الإنسان إن "أنور زُج به في السجن بسبب انتقام محاضر منه سياسياً"، وأضاف بأن "المحكمة الاتحادية تحتاج إلى التأكد من منح أنور أخيراً ما كان يجب أن يحصل عليه في العام 1998 : أي فرصة للرد على التهم المنسوبة إليه من دون أن تعتبر نتيجة المحاكمة تحصيل حاصل."

وإضافة إلى ذلك، يسعى أنور إبراهيم إلى نقض الأحكام السابقة التي أصدرتها المحاكم الدنيا التي رفضت الإفراج عنه بكفالة بانتظار صدور حكم نهائي بشأن الاستئناف الذي قدمه ضد إدانته باللواط. وعادة تمنح المحاكم الماليزية الإفراج بكفالة في غياب أي مؤشر على أن المتهم يحتمل أن يهرب أو يكرر الجرم. وبوصفه نائباً سابقاً لرئيس الوزراء، يقول أنور ومحاموه إنه من غير المحتمل أن يندرج تحت أي من الفئتين.

ودعت المنظمات الماليزية والدولية لحقوق الإنسان بصورة متكررة إلى الإفراج عن أنور، معربة عن قلقها من أن تهمتي "ممارسة الفساد" (التدخل في تحقيق الشرطة) واللواط اللتين وُجهتا إليه لاحقاً كانتا ذريعة لتغييبه عن الحياة العامة. وجاءت إقالة أنور عقب خلافاته السياسية مع محاضر والشائعات التي سرت حول تحديه قيادة رئيس الوزراء عندما وصلت شعبية محاضر إلى أدنى مستوى لها. وتعتبر منظمة العفو الدولية أنور سجين رأي.

وقد خلص تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين الذي يحمل عنوان *العدالة في خطر : ماليزيا 2000* والذي نشرته بالاشتراك مع الجمعية الدولية للمحامين وجمعية محامي الكومنولث والاتحاد الدولي للمحامين، خلص إلى أن تأثير السلطة التنفيذية قد أضعف بشدة استقلال القضاء خلال المحاكمتين الأوليين لأنور.

وفي يوم الاثنين ستنظر المحكمة الاتحادية أيضاً في الاستئناف الذي يقدمه المتهم الآخر مع أنور إبراهيم وهو سوكما دارماوان، ضد العقوبة التي صدرت عليه بالسجن لمدة ست سنوات وأربع جلدات بالعصا. وأثار المراقبون الماليزيون والدوليون بواعث قلق خطيرة إزاء معاملة سوكما دارماوان : وبأن مقاضاته جرت لمجرد ضمان إدانة أنور إبراهيم؛ وبأنه لم يُجرَ تحقيق كامل في شكاويه حول إساءة المعاملة والتهديدات والإذلال الجنسي على يد الشرطة لإرغامه على "الاعتراف"؛ وبأنه لم تتم مساءلة أفراد الشرطة الذين زُعم أنهم أساءوا معاملته. وإذا رُفض استئنافه، يمكن لسوكما أن يواجه قريباً الضرب بالعصا من جانب موظفي السجن.

وقد تدهورت صحة أنور إبراهيم أثناء اعتقاله، وهو يعاني من ألم متزايد بسبب إصابة في العمود الفقري، تفاقمت كما يبدو بالضرب الذي تعرض له في العام 1998 على يد قائد الشرطة الوطنية في حينه. و لم تستجب حالته الصحية للعلاج المحدود المتوافر له في السجن. وكان أنور يرتدي طوقاً حول عنقه عندما كان يمثل أمام المحكمة، واحتاج في أغلب الأحيان إلى مساعدة من رجال الشرطة للدخول إلى قاعة المحكمة.

وقد دعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا وتدعى سوهاكام إلى السماح لأنور بالسفر إلى الخارج بناء على توصية الأطباء لتلقي العلاج التخصصي الموصي به وغير المتوافر في ماليزيا. وبحسب سوهاكام لا توجد نصوص في القانون الماليزي تمنعه من السفر.

وسيشارك مراقبون دوليون من المنظمات التالية في مراقبة محاكمة أنور :

- مرزوقي داروسمان، الاتحاد البرلمان الدولي

- دزموند فرناندو، رئيس اللجنة الوطنية للحقوقيين، فرع سري لنكا، الرئيس السابق للجمعية الدولية للمحامين؛
- مارك ترويل، محام في الاستئناف، جمعية المحامين الأسترالية واللجنة الدولية للحقوقيين.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـــ

منظمة العفو الدولية : (لندن)، سارية ريس – روبرتس على الهاتف رقم : 5566 7413 20 44+

منظمة مراقبة حقوق الإنسان : (نيويورك) توم كيلوغ على الهاتف رقم : 1287 216 212 1 +، 6290 683 347 1+ (جوال)

اللجنة الدولية للحقوقيين (جنيف) : ليندا بشارتي – مؤيد على الهاتف رقم : 809 793 229 41+ أو 736 111 797 41+

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 5566 7413 20 44+

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org